



لأغراض الاستخدام الرسمي فقط

وثيقة معلومات البرنامج

مرحلة تحديد المفاهيم | تاريخ الإعداد/التحديث: 10 ديسمبر/ديجنبر 2019 | تقرير رقم: PIDC28393



معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

الرقم التعريفي للمشروع الأصلي (إن وجد):	اسم المشروع تمويل سياسات التنمية من أجل لشمول المالي والرقمي (P171587)	الرقم التعريفي للمشروع P171587	البلد المغرب
أداة التمويل تمويل سياسات التنمية	مجال الممارسة (الرئيسي) التمويل والتنافسية والابتكار	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين 30 مارس/آذار 2020	المنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
		الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ وزارة الاقتصاد والمالية	المقترض/المقترضون المملكة المغربية

الهدف (الأهداف) الإنمائي المقترح

يتمثل الهدف الإنمائي الرئيسي لسلسلة قروض تمويل سياسات التنمية المقترحة في تعزيز الشمول المالي والاقتصادي للأفراد ورواد الأعمال والمقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتوسيع سبل حصولها على الفرص داخل الاقتصاد الرقمي.

التمويل (بملايين الدولارات)

موجز

400.00	مجموع التمويل
	التفاصيل
400.00	إجمالي التمويل المُقدَّم من مجموعة البنك الدولي
400.00	قرض البنك الدولي

القرار



ب . المقدمة والسياق العام

السياق العام للبلاد

1. أحرز المغرب تقدماً اجتماعياً واقتصادياً كبيراً على مدى الأعوام الخمسة عشر الماضية، وذلك بفضل الاستثمارات العمومية الضخمة والإصلاحات السياسية والمؤسسية والقطاعية التي قام بها إلى جانب اتخاذ تدابير لضمان استقرار الاقتصاد الكلي. وأدى النمو المتسارع الناتج عن ذلك إلى تقدّم هائل في القضاء على الفقر المدقع، وتراجع حاد في معدل الفقر الوطني، وزيادة متوسط العمر المتوقع، وزيادة إتاحة الخدمات العمومية الأساسية، بما في ذلك كفالة التحاق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي، وقطع خطوات كبيرة في مجال تطوير البنية التحتية العمومية.
2. رغم هذه الإنجازات، فإن المغرب - كما تم التأكيد عليه في الدراسة التشخيصية المنهجية الصادرة في يونيو/حزيران 2018 - لا يزال يواجه تحديات إنمائية ولا تزال تطلعات مواطنيه نحو حياة أفضل لم تتحقق. وينطبق ذلك بوجه خاص على الشباب. فوتيرة خلق فرص الشغل بطيئة، ومعدلات البطالة مرتفعة لاسيما بين الشباب والنساء، والخدمات غير كافية، والتفاوتات الاجتماعية والجهوية مازالت قائمة. وهناك أوجه قصور هيكلية تعوق الجهود الرامية إلى تحسين هذه الأوضاع. ومما يعوق تنمية القطاع الخاص، وهو أحد المحركات الرئيسية لخلق فرص الشغل، غياب الشمول في مؤسسات السوق، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف المنافسة في الأسواق وضعف فرص حصول رواد الأعمال والمقاولات الصغيرة والمتوسطة على التمويل.
3. تواجه مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو معوقات تتمثل في غياب تكافؤ الفرص، وتقييد إمكانية الحصول على التمويل، ومحدودية اعتماد التكنولوجيا¹. وتمثل المؤسسات المملوكة للدولة والشركات القائمة التي تتمتع بشبكات علاقات قوية، وليس الشركات الجديدة وحديثة العهد، المحرك الدافع للنشاط الاقتصادي الخاص والتوظيف في عدد قليل من القطاعات غير القابلة للتداول والأقل عرضة للمنافسة (الإنشاءات والعقارات والتجارة). وبوجه عام، لا تتمتع هذه القطاعات بإمكانات كبيرة فيما يتعلق بخلق فرص شغل جيدة النوعية. ولا يزال حصول رواد الأعمال والمقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التمويل يشكل تحدياً. وهناك مشكلات تتعلق بإمكانية الوصول إلى وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجودتها والقدرة على تحمل تكاليفها. وتوجد تفاوتات وفوارق مكانية كبيرة في إمكانية الولوج إلى الإنترنت لاسيما بين المدن الكبيرة من ناحية والمدن الثانوية والمناطق الريفية من ناحية أخرى، وهو ما له آثار مباشرة على إمكانية الحصول على الخدمات المالية، والابتكار وريادة الأعمال والنمو وخلق فرص الشغل في الأقاليم.
4. يحتاج المغرب إلى تطبيق نموذج جديد للنمو وإدخال إصلاحات على المسار المتبع في هذا الشأن لكي يتمكن من الاقتراب أكثر من حدود الكفاءة القصوى². وكما ورد في الدراسة التشخيصية المنهجية، فإن استخدام الموارد العمومية على نحو أكثر كفاءة أمر لازم لتحقيق

¹ الدراسة التشخيصية المنهجية للقطاع الخاص في المغرب لعام 2018.

² تُعرّف حدود الكفاءة القصوى بأنها المزيج الأمثل من عوامل الإنتاج الذي يحقق أعلى عائد متوقع.



الأهداف التنموية في المغرب واستدامتها. وتقرح هذه الدراسة عدّة مسارات للمغرب لكي يقترب أكثر من حدود الكفاءة القصوى، واستغلال تلك الحدود لفائدة الجميع، ثم دفعها إلى مستوى أعلى. وخُصت الدراسة إلى أنه يجب على المغرب، لكي يصل إلى هذه الحدود أولاً، (1) زيادة المنافسة والابتكار؛ (2) تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لأنشطة الأعمال؛ (3) وتحسين كفاءة السياسات العمومية وإمكانية الحصول على خدمات عمومية جيدة لأهداف من بينها اجتذاب القطاع الخاص؛ و(4) تحسين توزيع الموارد فيما بين الشركات والقطاعات العاملة في السوق. وستساعد إصلاحات سوق العمل، وتحسين توجيه تدابير الحماية الاجتماعية، وتعزيز المساواة بين الجنسين في استغلال هذه الحدود لفائدة الجميع. كما حُدد النجاح في تكوين رأس المال البشري وتحسين إدارة التوسّع العمراني باعتبارهما عاملين أساسيين في دفع هذه الحدود إلى مستويات أعلى.

5. وضعت حكومة المغرب رؤية للنمو الاقتصادي والشمول الاجتماعي ضمن برنامجها الحكومي الذي يستمر لخمس سنوات (2017-2021)، ودعمت هذه الرؤية بإستراتيجيات وطنية معنية بالتنمية الرقمية والشمول المالي. ويبني برنامج الحكومة على المنجزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السابقة، مع تجديد نموذج التنمية المطبّق لتهيئة الظروف اللازمة ليصبح المغرب من بين بلدان الاقتصادات الصاعدة. ويشدد البرنامج على تحديث الصناعات التصديرية الكبيرة ودعم الشركات الناشئة والمقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال حزمة من الموارد المالية وغير المالية. والهدف النهائي هو زيادة قدرة القطاع الخاص على المنافسة وخلق فرص شغل جيدة، مع ترسيخ وضع المغرب كوجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية وتوسيع الأعمال. ودعا جلالة الملك محمد السادس، في خطابه الذي ألقاه في 28 يوليو/يوليوز 2019 بمناسبة الذكرى العشرين لعيد العرش، إلى وضع نموذج تنموي جديد يشمل الجميع. وألقى جلالتة الضوء على أنه رغم تحقيق المغرب تقدماً كبيراً في مجالات البنية التحتية والربط والاتصال وإتاحة الخدمات الأساسية، فإنه مازالت هناك تحديات جسيمة أمام تحقيق التنمية البشرية والشمول الاجتماعي والاقتصادي والحد من التفاوتات الجهوية، وهو ما يتطلب إعادة النظر في النموذج التنموي للبلاد. وفي خطابه الذي ألقاه بمناسبة افتتاح البرلمان في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2019، سلط جلالتة الضوء على بطء التقدّم المحرز في إتاحة الحصول على الخدمات البنكية ودعا القطاعين المالي والبنكي إلى تدعيم مساهمتهما في تحقيق المسار التنموي للبلاد، وذلك من خلال تسريع وتيرة الشمول المالي للمقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والمقاولات الصغرى والأفراد في القطاع غير الرسمي، وتسهيل حصول أكبر عدد من الشركات ورواد الأعمال على الائتمان، ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التصدير، لاسيما إلى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وفي هذا السياق، انتهت حكومة المغرب من وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي. وتضع هذه الإستراتيجية رؤية لتسريع وتيرة الشمول المالي في المملكة إلى جانب سد الثغرات الرئيسية بالنسبة للنساء والشباب وسكان الريف والمقاولات الصغرى. ويعمل المغرب أيضاً على وضع إستراتيجية وطنية لدفع عجلة التحول الرقمي (مخطط المغرب الرقمي). وتهدف هذه الإستراتيجية إلى التعجيل بتوفير الحلول الرقمية المبتكرة من خلال خدمات الحكومة الإلكترونية، ورقمنة القطاع الخاص، واستخدام الخدمات المالية الرقمية لتعزيز شمول الأفراد والمقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

العلاقة بإطار الشراكة الإستراتيجية

6. ستسهم العملية المقترحة بشكل كبير في تحقيق هدف مجموعة البنك الدولي المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على نحو مستدام، وكذلك تحقيق إطار الشراكة الإستراتيجية مع المغرب للسنوات 2019-2023، والإستراتيجية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ونهج الانطلاقة الكبرى في المنطقة. وفيما يخص إطار الشراكة الإستراتيجية، تُبرز ركيزته الأولى أهمية خلق فرص الشغل من



خلال تنمية القطاع الخاص وتطوير المنصات الرقمية. وتركز الركيزتان الثانية والثالثة على تنمية رأس المال البشري والشمول الاجتماعي والاقتصادي، لاسيما من خلال التنمية الجهوية القادرة على مجابهة الأزمات. ويتخذ هذا الإطار من الحكامة ومشاركة المواطنين ركيزتين أساسيتين له. كما يستهدف تحديد التكنولوجيا والمساواة بين الجنسين كمحوري تركيز مشتركين لتحقيق أهدافه لأنه يعمل على تعزيز الكفاءة والابتكار والشمول. وسيسهم تمويل سياسات التنمية المقترح في تحقيق طموحات هذا الإطار المتمثلة في مساعدة الحكومة على تشجيع إرساء اقتصاد قائم على التكنولوجيا يسخر إمكانات التحول التي تنطوي عليها التكنولوجيات الرقمية. وكما ينصُ الإطار فيما يتعلق بجميع العمليات المُنفَّذة في المغرب، سيساند تمويل سياسات التنمية احتواء النساء وإشراكهن من خلال جمع المؤشرات المصنّفة على أساس نوع الجنس واستخدامها بطريقة منهجية. وسيساعد برنامج الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية ضمن إطار الشراكة الإستراتيجية للسنوات 2019-2023 على مواصلة الإصلاحات وتقديم المساعدة في المجالات الحيوية المحددة في تمويل سياسات التنمية لضمان استدامة الإصلاحات المُطبَّقة.

7. ستساعد سلسلة قروض تمويل سياسات التنمية في تحقيق الإستراتيجية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأهداف مراكش الإقليمية المتعلقة بتسريع وتيرة إدخال أنظمة الدفع غير النقدي وخدمات النطاق العريض. وستساعد هذه السلسلة أيضا على إتاحة الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية عن طريق تشجيع المنافسة وإشراك موفّرين جدد لخدمات النطاق العريض بالجملة والتجزئة. وبالإضافة إلى ذلك، سيؤدي استخدام صندوق تعميم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية لتوسيع البنية التحتية لشبكات الاتصال عريضة النطاق، لكي تغطي المناطق الريفية والحضرية التي تعاني من نقص الخدمات، إلى تحسين إمكانية الربط والاتصال. وسيساعد تمويل سياسات التنمية هذا، من خلال تطبيق إصلاحات تنظيمية مواتية لتطوير المنصات الرقمية مدعومة بإتاحة الولوج إلى الإنترنت وتوفير بنية تحتية لأنظمة الدفع الرقمي، على خلق فرص للشغل وزيادة المنافسة في الأسواق المحلية وإحداث آثار إيجابية غير مباشرة على مستوى الاقتصاد بأكمله. وسيُمكن تشجيع حلول الدفع، مثل تطوير منظومة لموفّري خدمات الدفع للتجار ورقمنة المدفوعات الحكومية والإجراءات المحددة مثل رقمنة برامج المساعدات الاجتماعية للتحويلات النقدية الحكومية المشروطة، المغرب مباشرةً من الاقتراب أكثر من بلوغ أهداف مراكش المحددة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويتسق البرنامج الذي يسانده هذا التمويل اتساقاً مباشراً مع مبادرة الاقتصاد الرقمي لأفريقيا التي تدعم تفعيل إستراتيجية الاتحاد الأفريقي المعنية بالتحول الرقمي في أفريقيا. وتُقر هذه المبادرة بقدرة الاقتصاد الرقمي على المساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها الأمم المتحدة وهدفي مجموعة البنك الدولي.

ج. الأهداف الإنمائية المقترحة

8. يتمثل الهدف الإنمائي الرئيسي لسلسلة قروض تمويل سياسات التنمية المقترحة في تعزيز الشمول المالي والاقتصادي للأفراد ورواد الأعمال والمقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتوسيع سبل حصولها على الفرص داخل الاقتصاد الرقمي.

النتائج الرئيسية

9. هذا التمويل المقترح لأغراض سياسات التنمية له هدف رئيسي يتمثل في دعم إقامة اقتصاد رقمي شامل وتنافسي قادر على دفع المغرب إلى بلوغ حدود كفاءته القصوى. واستناداً إلى الحوار الجاري والالتزامات التنفيذية القائمة في هذا المجال، يدعم هذا التمويل تحسين الشمول



المالي ويسهم في التحول الرقمي للأفراد والمقاولات ورواد الأعمال. ويُعتبر الشمول المالي والرقمي نقطة انطلاق بالغة الأهمية ولا غنى عنها للقطاع الخاص سواء في مرحلة التأسيس أو النمو، لاسيما مؤسسات الأعمال المعتمدة على التكنولوجيا الرقمية، وكذلك لسد ثغرات الشمول في البلاد.

10. سيتم قياس النتائج بالنسبة للركيزتين المذكورتين في وصف المفاهيم، مع وجود مؤشرات محددة وموجّهة لكل من الإجراءات المسبقة وعوامل التفعيل.

د. وصف المفاهيم

11. تمويل سياسات التنمية المقترح من أجل الشمول المالي والاقتصاد الرقمي، بمبلغ 400 مليون دولار، هو تمويل برامجي متعدد القطاعات يهدف إلى دعم برنامج إصلاحية لتعزيز الشمول المالي والمساهمة في التحول الرقمي للاقتصاد المغربي. وهو جزء من مشاركة متعددة القطاعات قائمة منذ فترة طويلة في المغرب لمساندة السلطات في مجالات تنمية القطاع المالي والقطاع الخاص، والبنية التحتية، والحكامة، وإتاحة الحصول على الخدمات العمومية، وتحسين رأس المال البشري. ويستند هذا التمويل إلى الإستراتيجيات الوطنية والقطاعية (برنامج الحكومة، والإستراتيجية الوطنية للشمول المالي، ومخطط المغرب الرقمي 2020) وتدعمه الإسهامات طويلة الأمد لمجموعة البنك الدولي والتي ساعدت في إيجاد معارف تحليلية لا غنى عنها، وكذلك المساعدة الفنية وعمليات الإقراض.

12. يتمثل الهدف الإنمائي الرئيسي لسلسلة قروض تمويل سياسات التنمية المقترحة في تعزيز الشمول المالي والاقتصادي للأفراد ورواد الأعمال والمقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتوسيع سبل حصولها على الفرص داخل الاقتصاد الرقمي، وذلك من خلال الإجراءات التخيلية التي تُتخذ في إطار الركيزتين الواردتين أدناه:

الركيزة الأولى: الشمول المالي والخدمات المالية الرقمية

13. تعزز هذه الركيزة تنوع مصادر التمويل والدفع للأفراد والمقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتشجع الشمول المالي من خلال استخدام التكنولوجيا. وتدعم الإجراءات المسبقة وعوامل التفعيل المقترحة في إطار هذه الركيزة تطوير نماذج تمويل بديلة وكذلك البنية التحتية المالية اللازمة لتعزيز الشمول المالي. وتتسق هذه الأهداف مع إستراتيجية الحكومة للفترة 2017-2021 والإستراتيجية الوطنية للشمول المالي واللتي تركزان بشكل واضح على خلق فرص الشغل من خلال نمو الشركات حديثة العهد والمقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

14. لدعم تطوير نماذج تمويل بديلة، ستساعد هذه العملية في: (1) تحديث الإطار التنظيمي لقطاع التمويل الأصغر بما يتيح لمؤسسات التمويل الأصغر توسيع نطاق تقديم خدماتها للمقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتحسين انتشارها، وتدعيم قدرتها على الصمود من خلال تحسين الإشراف والرقابة من جانب البنك المركزي المغربي، (2) تحديث الإطار التنظيمي للتأمين الشامل بما يسمح بتطوير منتجات تناسب الشرائح السكانية الضعيفة المستهدفة بشكل أكبر وتكون في متناولهم، مع الاستنادة من نماذج العمل المبتكرة والتكنولوجيات الرقمية، (3) إنشاء إطار تنظيمي خاص يتيح تطوير نظام التمويل الجماعي لزيادة إتاحة التمويل للمقاولات المبتكرة والمعتمدة على التكنولوجيا الرقمية التي تتمتع بإمكانات قوية للنمو، (4) نشر أنظمة الدفع عبر الهاتف النقال من خلال زيادة تقبل التجار لأنظمة الدفع الإلكتروني ورقمنة المدفوعات الحكومية وتدعيم الأساس القانوني



لأنظمة الدفع الرقمي، و(5) وضع إطار تنظيمي لتحديد الهوية رقمياً ورقمنة البرامج الاجتماعي بما يتيح لمقدمي الخدمات إمكانية التحقق من هوية الأفراد ويمكن الحكومة من رقمنة المدفوعات الاجتماعية. ولتعزيز إمكانية الحصول على التمويل وتعميم الشمول المالي، ستدعم العملية المقترحة أيضاً إجراءات تدخلية مشتركة بشأن البنية التحتية المالية، وهي إجراءات تتعلق بالمعاملات المضمونة وأنظمة الاستعلام الائتماني.

الركيزة الثانية: البنية التحتية الرقمية، والمقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة المبتكرة، وريادة الأعمال الرقمية

15. تهدف هذه الركيزة المقترحة إلى توفير الظروف المواتية، أي زيادة إمكانية الربط والاتصال، لرواد الأعمال والمقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص لخلق فرص للأعمال والاستفادة منها، وبالتالي تسريع معدل الشمول الاقتصادي والمالي. ومن ثم، تساند هذه الركيزة حزمة من الإصلاحات التي تهدف إلى تعجيل خطى تطوير شبكات الاتصال عريضة النطاق لتغطي عموم البلاد تماشياً مع الإصلاحات التي بدأ تنفيذها في إطار تمويل سياسات التنمية السابق (P168587). وللقيام بذلك، تهدف حزمة الإصلاحات المقترحة إلى (1) تفعيل صندوق تعميم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية للمشاركة في تمويل المشاريع مع المشغلين من القطاع الخاص بموجب نهج تعظيم تمويل التنمية، وذلك لنشر البنية التحتية للنطاق العريض في المناطق الحضرية والريفية التي تعاني نقص الخدمات، و(2) تعزيز المنافسة وتدعيم الالتزامات التنظيمية على الجهات الفاعلة في هذا المجال.

16. تساعد هذه الركيزة على تهيئة الظروف التي تمكن المقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من الحصول على الموارد التي تحتاجها لتقوم بالابتكار والنمو والاستفادة من الفرص التي توفرها البرامج الممولة حكومياً والاقتصاد الرقمي. ويُعد وضع المقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في المغرب سبباً مقارناً بنظيراتها في البلدان الأخرى سواء فيما يخص إمكانية الحصول على الدعم من الدولة، أو الحصول على التمويل من مستثمري القطاع الخاص، أو الحصول على التكنولوجيات الرقمية والمواهب التي يمكن أن تساعد على تنمية أعمالها. وتواجه الشركات حديثة العهد أيضاً عقبات تحد من قدرتها على الحصول على التمويل من القطاع الخاص في المراحل الأولى. ولمعالجة أوجه القصور هذه، يساند البرنامج تدابير تهدف إلى: (1) تنسيق الحوافز لصغار المستثمرين لاسيما الأفراد وشركات رأس المال المخاطر، ويشمل ذلك حماية المساهمين أصحاب حصص الأقلية، بما يتماشى مع الممارسات الجيدة العالمية؛ (2) إصلاح نظام المالية العمومية لتقديم حوافز إلى المستثمرين الدوليين لإنشاء صناديق لاستثمار رأس المال المخاطر في المغرب بناءً على المعايير المرجعية الدولية التي حققت نتائج بالفعل، مع الحد من الآثار السلبية المحتملة على المالية العمومية والنظام الجبائي؛ (3) إصلاح قانون الشركات الحالي ليتضمن منح وضع قانوني مناسب للشركات حديثة العهد والسماح لها بالحصول على أدوات تمويلية كافية (السندات القابلة للتحويل، ضمانات الاكتتاب في الأسهم، الخ)؛ و(4) السماح للشركات الناشئة المبتكرة باستخدام بطاقات الدفع الدولية في شراء السلع والخدمات المتعلقة بالأعمال من الأسواق الدولية.

هـ. الآثار على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية، والجوانب الخاصة بالبيئة والغابات والموارد الطبيعية الأخرى

الآثار على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية

17. من المتوقع أن تكون آثار المشروع المقترح على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية إيجابية بشكل عام. ويمكن للإصلاحات التي يساندها هذا التمويل أن تساعد في تحسين الشمول الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لتحسن إمكانية الحصول على الخدمات والنفاذ إلى الأسواق، وزيادة



كفاءة وأمن الخدمات الحكومية المقدّمة للمواطنين. ويمكن أن يؤدي الاقتصاد الرقمي إلى زيادة فرص الأعمال، كما يمكن المنتجين ومقدمي الخدمات من التواصل والتعامل بسلاسة مع العملاء في الأسواق البعيدة. ونتيجةً لذلك، فإن الاقتصاد الرقمي يمكن أن يكون أداة قوية لتعزيز الفرص الاقتصادية والتنمية التي يقودها القطاع الخاص. وبشكل عام، من المتوقع أن يكون للإجراءات المسبقة المقترحة تأثير إيجابي على الأسر المعيشية منخفضة الدخل في المغرب. ويتم الحد من المخاطر السلبية المحتملة لاعتماد التكنولوجيا الرقمية من خلال تدابير تعزز الشمول.

الجوانب الخاصة بالبيئة والغابات والموارد الطبيعية الأخرى

18. لا يُتوقع أن تكون لزيادة إمكانية حصول المقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التمويل ولمتابعة الإصلاحات الاستثمارية في البنية التحتية الرقمية والمنصات الرقمية آثار بيئية كبيرة. فالإصلاحات ستساعد توسيع أعمال المقاولات الصغيرة التي يعمل كثير منها في مجالات الصناعات التحويلية الصغيرة والحرف اليدوية والأنشطة الأخرى المدرة للدخل، أو الإنتاج الزراعي، أو تقديم الخدمات. ولا يساند التمويل المقترح الإصلاحات المتصلة بإنتاج العقارات أو تشييدها. ومن المُسلّم به أنه قد تكون هناك بعض أنشطة الأعمال التي ربما تتطوي على مخاطر بيئية واجتماعية. لكن من المرجح أن يكون نطاق هذه المخاطر محدوداً بسبب حجم المقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

19. قد يؤدي تسهيل دخول الشركات الوطنية والدولية في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى زيادة عدد أبراج الاتصالات والبنى التحتية المرتبطة بها ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبغض النظر عما إذا كان هؤلاء الوافدون الجدد من المقاولات الصغيرة والمتوسطة، فمن المرجح أن تكون لهذه الأنشطة آثار بيئية واجتماعية وآثار على الصحة والسلامة المهنية وأن تؤدي إلى زيادة حجم النفايات الإلكترونية على المستوى الوطني. ولذلك، يجب على الحكومة تحسين إطارها التنظيمي لضمان التخلص من النفايات الإلكترونية بشكل مناسب واحتواء المخاطر المحتملة على صحة الإنسان.

20. يمتلك المغرب أنظمة بيئية يمكنها الحد من الآثار السلبية المحتملة للبرامج التي تُنفذ نتيجةً لإصلاحات السياسات التي تتم مساندةها. ويعالج الإطار القانوني المغربي معظم الجوانب المتعلقة بحماية البيئة والحد من التلوث وتحسين بيئة المعيشة. ومن شأن الرقابة على المؤسسات العاملة في القطاع المالي أن تساعد في الحد من المخاطر البيئية المصاحبة لتدابير الإصلاح نظراً لأن المؤسسات المالية المغربية المستفيدة من الإصلاحات التي يساندها هذا التمويل تمتلك أطرًا داخلية لإدارة المخاطر بما في ذلك سياسات بشأن الآثار البيئية والاجتماعية، وكذلك أنظمة حكامه يشرف عليها البنك المركزي المغربي.

21. المغرب مُعرّض بدرجة كبيرة لمخاطر المناخ والكوارث، وتعمل السلطات على تعزيز قدرة البلاد على مجابهة هذه المخاطر. ومع أن هذه العملية لا تتصدى مباشرةً لمخاطر تغيير المناخ من خلال الإجراءات المسبقة، فمن المتوقع أن تؤثر نتائجها تأثيراً إيجابياً في قدرات المستفيدين على توقع وإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث. ومن ثمّ، فقد انتهى التقييم إلى أن مستوى المخاطر الإجمالي للعملية بسبب الكوارث الطبيعية والمرتبطة بتغير المناخ يُعتبر متوسطاً.

مسؤول الاتصال

البنك الدولي

جبريل آدم عيسى، داليا القاضي
كبير خبراء القطاع المالي

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/المستفيد

المملكة المغربية

الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ

وزارة الاقتصاد والمالية

نعمان العصامي

نائب مدير الخزينة والمالية الخارجية

n.alaissami@tresor.finances.gov.ma

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بـ:

البنك الدولي

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

هاتف: (202) 473-1000

موقع الويب: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقة

رئيساً فريق العمل:

جبريل آدم عيسى، داليا القاضي

وافق عليه:

مدير دائرة المغرب العربي: